المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب
النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متاخر
او في المستثنى المتصل المتاخر بعد الا بدلالة تمثيل المصنف قوله ما فعلوه الا قليل
وكذا ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء
المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود
في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون حينئذ فضلة فان قيل بدل
البعض يجب فيه الضمير عائدا الى المبدل منه ولا ضمير هنا قيل بدل البعض
اذا كان بعد الا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان
المستثنى بعض المستثنى منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام غير موجب اذا كان بدلا كان كل واحد
من التابع والمتبوع مقصودا لتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع
مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع
قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف اي تابع مقصود باصل ما نسب
الى المتبوع ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضة والبدل
هنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب
فمحمول عليه فان قيل لم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى
بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها ممتنعا
وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من
النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم عمل لا في الاثبات فيكون بدلا من محله

لانه محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذا قولك لا رجل في الدار
الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيها النصب ويجوز فيها
الوجهان شرع فيما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال ويعرب المستثنى
على حسب العوامل اذا كان المستثنى عنه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى
مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم استغاله بالمستثنى منه
والحسب التقدير اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي
قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل
رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رايت
الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير
نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثالا
لما يعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب
على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين
او لا كما في المثال الاخير فان قيل البدل فيما اذا كان المستثنى منه
مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد وما رايت
احدا الا زيدا او ما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه
معربا على حسب العوامل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية ان كان
المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا
معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لحذف المستثنى منه
اقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعراب

علي حسب اقتضاء العامل بلا تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل منه حرف
جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل
معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد
معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة
اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه
ليس كذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
بتبعية لان تكرير عامل المبدل منه في البدل المذكور جائز لا واجب فلا عرف
الواو في قوله وهو للحال اي والحال ان ذلك المستثنى منه واقع في غير الموجب
وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعوله كما في مثل
فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر
الا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي نحو ما ضربني الا زيد
اي ما ضربني احد الا زيدا اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني
الا زيد بتقدير جاءني كل احد الا زيد فانه ممتنع لامر لا يخفى لمكان الاستحالة
ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير
ضربني كل احد الا زيد فان قيل لم يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان المعنى
جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك وايضا لم لا يجوز ذلك على وجه مبالغة
الغلو كقول الشاعر خشت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق
قيل لا نسلم عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه لا بد لجمهم في صورة الاستحالة

وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم صحة
الاستثناء المفرغ عند قيام قرينة على تقديره بالخاص الا ان يستقيم المعنى مستثنى
منه فعلى هذا يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب بكون الحكم
مما يصح ان يثبت في العام فحينئذ يعرب في الموجب ايضا مثل قرأت الا يوم كذا اي
قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة
حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اي
قطعت الرجاء من كل احد الا من الله تعالى وفيه بحث لا يخفى على المتأمل
اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب
واستقامة المعنى في الايجاب لم يجز ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب
لان ما في ما زال للنفي وزال ايضا فيه معنى النفي اذا دخل على النفي صار معناه
الاثبات فيكون المعنى زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم
ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما طلعت الا الشمس في النفي والاثبات
سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب
قيل لعله اعتبر الغالب واذا الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
والنفي عكسه فان قيل الفائدة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم
والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف
النحو لا ترى انه يجوز قولك رأيت جرا من المسك ولقيت العنقاء والسماء

تحتنا والارض فوقها وظاهر عكس ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني
الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما وقيل هذا التركيب
او هذا الكلام فاعل لم يجز واذا تعذر البدل على اللفظ الجار والمجرور اما متعلق
بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما
حال عن البدل اي واذا تعذر البدل محمولا على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي فيحمل اي فهو محمول على الموضع اي على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر
الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فانه محمول على محل من احد لانه مرفوع
المحل على انه فاعل ولا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه بدل محمول على محل اسم
لا التي لنفي الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شيء فانه بدل
محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على انه خبر مبتدا او اي
ما زيد شيئا الا شيء حقير لان التنكير للتحقير وزيد في بعض النسخ لا يعبا به
اي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة شيء وهذا اي تعذر البدل في
الامثلة الثلثة المذكورة لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى
من النفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد من لفظ احد المجرور عن الرواية لزم زيادة
من في الاثبات لان البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة لا تزاد في الاثبات
على اصح المذهب فتعين الابدال من محل احد اذ محله الرفع على الفاعلية وعامله
الفعل حرف من الزائدة ومرة لا عطف على قوله من اي ولان ما المشبهة
ولا التي لنفي الجنس لا تقدران اي لا تقرران عاملتين بعد او حال
او مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين التقدير معنى الجعل اي لا يجعلان عاملتين

بعده اي بعد الاثبات لانهما اي لان ما ولا المذكورتين علتا حيث عملتا
للنفي اي لاجل النفي لان علة حمل لا على ان وجز علة حمل ما الحجازية على ليس لما عرف
ان لا التي لنفي الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفي كما ان
ان للتاكيد للاثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما انما تعمل لانها
شبيهة بليس في النفي والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير على
النظير فثبت ان النفي علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس وهو علة
مختصرة له وقد انتقض ذلك النفي بالا في المثال الثاني والثالث لانها بعد
النفي توجب الاثبات وانتفاء العلة المختصرة توجب انتفاء الحكم فلو بدل
قوله الا زيد في المثال الثاني من لفظ احد لكانت لا عاملة في البدل النصب وان
لم تعمل في المبدل المبني فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم
تكرير العامل وكذا لو ابدل قوله الا شئ في المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت
ما عاملة في الاثبات فتعين ابدالهما من المحل اذ محل المبدل منه في المثال
الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملهما معنوي
وهذا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز الابدال من اللفظ لانها اي
لان ليس عملت للفعلية اي لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر فيها لنقض معنى
النفي النقض ههنا مصدر مبني للمفعول اي لانتقاض معنى النفي بالا
لبقاء الامر العاملة هي لاجله يتعلق بمفهوم قوله فلا اثر اي انتفى اثر
نقض معنى النفي لبقاء الامر التي عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
قالوا ابو ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هي له ولذا انث ونزع

للاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه
لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها جاز ليس زيد الا قايما بالنصب
على انه خبر ليس مع انتقاض نفيه بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قايم حيث
لا يجوز الا قايما لانتقاض عملها بانتقاض النفي الموجب لانتقاض المشبه بليس
ثم قوله ليس زيد الا قايما بتاويل هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ
من ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومخفوض اي المستثنى
مخفوض وفي بعض النسخ ويخفض بعد غير وسوى وسواء بالاضافة لان كلا
منهما لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو
المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا غير منونين
على الحكاية وان نونتهما جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر
اي قول الاكثر البصريين وانما قال في الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله
قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن سمع
دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم متمكن
لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه
اي في الاستثناء كاعراب المستثنى بالا اي مثل اعراب الذي استثني بالا
على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى
من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد
وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني

احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد على التفريغ
وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده
مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه
اله وجها اخر لاجل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه فالحري ان نوثر اي نوجد
ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل
لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل الاضافة لمانعة للبناء ثم لما ذكر في الاستثناء
بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال غير مبتدأ بتاويل لفظ
غير وخبره قوله صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل
غير زيد اي مغاير حملت على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل
الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة قوله صفة او مستانفة
لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت
على الا في الاستثناء حال اي حال كون الا واقعة في الاستثناء او تمييز
اي من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي حملت
على الا وشاركته في الاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة
مصدر محذوف اي حملا مثل حمل الا عليها اي على غير في الصفة حال
او تمييز او ظرف على طريقته وقوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور
ظرف لقوله حملت الا اي كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت الا تابعة
لجمع منكر اي واقعة بعد جمع منكور غير محصور اي غير متحقق تناول
المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على الصفة ح لتعذر كلا النوعين

نعم الاستثناء اذ المتصل لم يتيقن دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور
غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدمه
فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي قوله الجمع المنكور احترازا عن الجمع
المعرف حيث يراد به الاستغراق والعهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول
حتما وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله
غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان علي عشرة الا واحدا الا درهم لم يتعذر
الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان
في السماء والارض آلهة او الهة غير الله لاختلتا عن هذا النظام فالا في
الاية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله آلهة فحملت على الصفة بمعنى
غير وفي هذه المقابلة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر الاستثناء في المحصور
ايضا نحو جاءني مائة رجل الا زيدا فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك
يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها
وربما لا يتعذر في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمارا لصحة الاستثناء
المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يراد الحكم
على تعذر الاستثناء الا على كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال
انهم اعتبروا الغالب اذ الغالب عند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء
وعند عدمه صحة الاستثناء وضعف حمل الا على الصفة في غيره اي في غير الجمع
المنكور المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الا على

الصفة اي غير الفرقدين اذ لو كان الا على حقيقتها لقيل الا الفرقدين لانه
مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان آخران احدهما توصيف
المضاف دون المضاف اليه والقياس توصيف المضاف اليه لانه المقصود
وكل حي لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو
مفارقه اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير شرع في بيان اعراب سوى وسواء
فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء على الظرف اي على انهما ظرفا مكان
من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد كانك قلت جاءني
القوم مكان زيد اي بدله فهو ظرف صار استثناء لان البدل والمبدل
لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المجيء فكانه قيل جاءني القوم ولم يجيء زيد
والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذي سواك
كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة ولهذا قال
على الاصح نفيا لقول من يجريهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف فيجرون
في السعة مررت بسواك وجاءني سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع في خبر
كان واخواتها فقال خبر كان مبتداء المحذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنها
خبر كان واخواتها اي واحدى اخوات كان وستعرفها في القسم الفعل
وقوله هو المسند بعد دخولها ابتداء كلام اي دخول كان واحدى
اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل ما هو المسند اليه وفي قوله بعد
دخولها احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك
فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب ابوه فانه مسند

بعد دخولها كان وليس هو كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند
الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل
في الحد صالحا في نحو كان ذلك زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان
لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر
خبر كان واخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا ملحق
فلم يذكره على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره
على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء
ملازم الفاعل وهو تمام الكلام به وامره اي خبر كان ونحوه كامر خبر المبتدأ
اي في اقسامه واحكامه وشرائطه ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اي يتقدم
خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس
لافتراقهما بالقرينة وهي النصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم تكن
ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم اللبس نحو
كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب
فانه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله اي عامل خبر
كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختصت كان بالحذف لكثرتها
ولا يحذف ذلك في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر وان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم
شر فحذف كان واسمها لكان حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف

المبتداء ايضا لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضايها جملة اسمية
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة او في هذه المسئلة وهو كل موضع
يجي بعد ان الشرطية اسم وجعلوها والفاء بعدها اسم مفرد اربعة
اوجه الاول نصب الاول والثاني بتقدير كان مع الاسم في الموضعين
اي انه كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثاني رفعهما بتقدير
كان مع الخبر في الاول وتقدير المبتداء في الثاني اي كان في عملهم
خير فالجزاء هم خير والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان
عملهم خيرا فالجزاء هم خير والرابع رفع الاول والنصب الثاني اي ان كان
في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف اي حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت اي لاجل
انطلاقك انطلقت فحذف اللام الجارة لكثرة حذف حرف الجر من
ان المصدرية ثم حذف كان بلا لزان المصدرية فانها تستدعي الفعل
كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقدر العامل الناصب لوجود
النصب في منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم
ما يتصل به وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان
فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون في الميم لقرب مخرجيهما فصار
اما انت مطلقا فوجب الحذف لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقي
الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة في قوله تعالى فبما رحمة
من الله ولكثرة مشابهتها باخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من التقدير

في المتن فهو على تقدير فتح همزة انما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا قمت اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع المكسورة وجوزه المبرد
لانها تشبه المفتوحة في الشبه ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها
شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدا محذوف الخبر اي
ومنها اسم ان واخواتها اي امثالها على الاستعارة المصرح بها هو المسند
اليه مستانف فيه احتراز عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول ان واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول
ان واحدى واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد نحو ابوه في ان زيدا ابوه
قايم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم ان قيل المراد بالمسند اليه
الذي اسند اليه خبره فيخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبرها فان قيل
يدخل في الحد اخاك في ان زيدا اخاك في الدار فانه مسند اليه بعد دخول
ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد
فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيدا قايم فان زيدا مسند
اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لتشبهه بالمفعول في
وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك فيه
الحال والتمييز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع في
المنصوب بلا التي لنفي الجنس المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله لنفي الجنس
صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي هي لنفي الجنس
اي لنفي الحكم عن الجنس وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس من

من المنصوبات بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من
المفعول به والمنصوب بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك
مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا او تقديرا
او محلا والمبني من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا فيكون
من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه
واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع
ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب
مبتدا محذوف الخبر وقوله هو المسند اليه استيناف وفيه احتراز
لم يكن مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه فيه احتراز عن
نحو المبتدا وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس
وقوله يليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا والجملة الفعلية
اما حال من ضمير في اليه او من الضمير في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز
الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولي فعل المسند اليه وقد جرى
على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين
تانيثا وتذكيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير
ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان الضمير
اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة
اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي اما اذا
اسند اليه فعل جرى على غير من هي له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو

زيد عمرو ويضرب هو وعنده عمرو لا عوهند زيد تضربه وقوله نكرة حال عن
الضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله
مضافا اي حال كون ذلك المسند اليه مضافا او مشبها به اي بالمضاف
في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا
بينه وبين لا عما يكون معرفة فيجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا او
مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذي اسند
اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد ابوه في لا رجل
ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما
في لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع مثال لا غلام رجل ظريف فيها
نظير المضاف وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
نظير المشبه بالمضاف ثم لما فرغ من تعريف المنصوب بلا شرع في بيان
فايدة القيود المذكورة في ذلك التعريف فقال فان كان اسم لا التي
لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير
عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد
ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لان هذا الضمير حينئذ كان عايدا
ايضا فيفسد المعنى بل الضمير ان عايد الى الاسم المذكور حكما اذ المطلق
مذكور بكالذ المقيد اي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند الى الضمير اي على
ما ينصب هو به او الى قوله به اي على ما يقع النصب به ولا والاصوب لان
اسم لا ينصب اذا كان نكرة مضافا او مشبها به اي على ما ينصب هو به حالة

الاعراب من حركة او حرف على ما بينا يعني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو
لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين
في الدار والنون في المثنى والمجموع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان
ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة
التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب لا النفي الجنس
قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل
فيها ولا ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل ولا ناصري فيها وبناء
اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناءه اذا كان مفردا
والاسماء الستة انما يكون اعرابها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او شبه
بالمضاف وانما بني لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار
مبني على سؤال كانه قيل هل من رجل في الدار فقيل لا رجل في الدار اي
لا من رجل فيها فان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه الظرف مفعول
ما لم يسم فاعله اي بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع في
المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في المنكر واما
الرفع في المفصول فلضعف عملها لكونها عاملة لحملها على ان فلا يؤثر مع
الفصل فاذا لم يكن مؤثرة فيها رجعت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرير
فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد
في الدار او عمرو وقوله في الدار رجل ولا امراة جواب من قال افي الدار رجل

ام امراة ونحو قولهم قضية ولا ابا حسن لها اشار الى جواب سوال وهو ان يقال
ابو الحسن معرفة لكونه علما فانه كنية علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول بالنكرة اي بتقدير المثل اي هذه قضية ولا
مثل ابي حسن لها وهو في المعنى نكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه او صفة اشتهر هذا العلم بها اي هذه قضية ولا حاكم لها وذلك
لان عليا رضي الله عنه كان مشهورا بالحكومة قال عليه السلام اقضاكم
علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا
قول الصحابة رضي الله عنه كانوا يقولون عند القضا ومعناه هذه قضية
مشكلة لا يليق الحكم فيها غير ابي الحسن رضي الله عنه او معناه هذا
حكم وليس ابو الحسن حاضرا منه وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه خمسة
اوجه الاول فتحهما اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على
ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب
الثاني على ان لا فيه زايدة لتاكيد النفي او على انه معطوف على لفظ الاول
لمشابهة فتحه النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد
فلانه يصح ان يقال كل اسم لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب
واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليه كعروضها في المفعول
بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفعه اي رفع
الثاني على ان لا فيه زايدة لتاكيد النفي او على انه معطوف على محل الاول

لان محله الرفع على الابتداء والرابع رفعهما اي رفع الاسمين على عدم البناء
والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه حينئذ جواب من قال الحول لنا ام
قوة فرفعهما في المكرر غير المفصول لمناسبة السؤال وان كان فيه مخالفة
قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت على ضعف
لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصوره شبهه به على ما سبق ذكره وفتح الثاني
على ان لا فيه لنفي الجنس فان قيل ما لم ترك الوجه السادس ذكره الزمخشري
في المفصل وهو الفتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني على ان لا فيه
بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وهم لانه باعتبار الصورة عين الوجه
الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لازدادت الوجوه على السبعة لان
النصب في الثاني يحتمل ان يكون الحمل على لفظه ويحتمل ان يكون لا زائدة لتأكيد
النفي الحمل على محله ويحتمل ان يكون لكون لا زائدة لتاكيد النفي او لكون لا
بمعنى ليس ثم قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى النبي
صلى الله عليه وسلم لا حول من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة
على طاعة الله الا بعونه اي لا رجوع لنا عن معصية الله الا بعصمته
ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه واذا دخلت الهمزة على لا النافية
للجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تاثيرها لا في المتبوع ولا في التابع لان
الهمزة لا يبطل عمل عامل تقول الا رجل في الدار والا غلام رجل فيها
بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو جئت بلا جرم وجئت
بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك

لا رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
اللغوي وهو التاثير دون الاصطلاحي او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
كما في لا غلام رجل او شبيها كما في لا رجل فان فتحه يشبه النصب في العروض
ولا اطراد واما قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا فبتقدير الا ترونني
او محمول على الضرورة اي ومعنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام نحو الا ماء
فاشربه والعرض نحو الا تنزل بنا فنحسن اليك فان قيل ذكر الاندلسي
ان لا في العرض بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف لعله خالفه
في ذلك والتمني نحو الا اتيان منك فتسرنا ومنه قول الشاعر الا سبيل الى
خمر فاشربها ام لا سبيل الى يوسف بن حجاج ونحو الانكار والتقرير ونظيرهما
ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمني
مغيرا لحكم التابع حتى منع حمله على المحل لجعل الاسم مفعول التمني والمصنف
اختار قول المازني والمبرد كما اختاره الجزولي ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع
في توابعه فقال ونعت اسم لا المبني الاول بالرفع على انه صفة النعت
مفردا حال من ضمير قوله مبني اي حال كون النعت مفردا يليه حال
مترادفة او متداخلة اي حال كون النعت يلي المبني من غير فصل بينهما
مبني حملا على الموصوف لمكان لاتحاد بينهما معنى لكلالتهما على شيء واحد
لمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت غير المفصول ولتوجه النفي اليه
لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى وهو ومعرب رفعا حملا على محله
ونصبا حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض ولا اطراد

لحركة المنادى وقوله رفعًا ونصبًا مصدران ويقعان لقوله معرب او
منصوبان على نزع الخافض اي معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف
بقولك ظريف بالفتح والنصب وفي قوله المبني احتراز عن النعت المعرب
فانه معرب رفعا ونصبا لا غير نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكونه نعتا لمعرب
وفي قوله الاول احتراز عن نعت الثاني فصاعدا فانه معرب رفعًا ونصبا
وليس بمبني نحو لا رجل ظريف شريفا في الدار ولقايل ان يقول ان قوله يليه
يغني عن قيد الاول وفي قوله مفرد احتراز عن المضاف والمشبه به فانه
معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي ولا رجل احسن منك لان اسم
لا اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فما بعده اذا كان مضافا او مشبها
به كان اولى بالاعراب وفي قوله يليه احتراز عن المفصول بينهما فانه معرب
لا غير نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا
واحدا والا اي وان لم يكن النعت كذلك بان كان غير الاول او مضافا او
مشبها به او مفصولا فالاعراب مبتدا محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط
اي فالاعراب واجب رفعًا ونصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا رجل
ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم نعت المبني شرع في بيان الحكم المعطوف
عليه فقال العطف على اللفظ وعلى المحل جائز اي حمل المعطوف المنكر على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوبًا حملا على لفظه
ومرفوعًا حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة

ويجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير لا النافية للجنس في المعرفة ويجب

حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوي نظير حمل العطف على اللفظ

وعلى المحل ثابت في مثل قول الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا نسب

وابنا مثل مروان وابنه   اذ هو بالمجد ارتدى وتأزر فيجوز

نحو بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لمكان

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل

كما زيد وعمرو ولم تعتبر الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف بلا النفي يزاد فيه لا كثيرا

نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثير لا حين يجوز

في اسمها الرفع عند التكرير بدون التعريف والفصل كما مر في لا حول

ولا قوة ويجب ذلك عند التعريف والفصل وبدون شرط التكرير والتعريف

والفصل يجوز ذلك عند المبرد بخلاف يا فان قيل لم ذكر حكم النعت والمعطوف

دون حكم ساير التوابع قيل لان حكم سايرها المسكوت عنهم فيها كيف ينبغي ان يكون

حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكر الاندلسي ومثل لا اباله باثبات الالف و

لا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم

التعريف والكثير الشايع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء

على ما ينصب به كما هو القياس في المفرد تشبيها له بالمضاف مفعول له للفعل

المفهوم اي اجيز تشبيها المثل لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول

مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة اي لكونه مشبها بالمضاف لمشاركته له

اي لمشاركته مثل لا اباله وغلامي له ولا ناصري له للمضاف في اصل معناه

اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا لان الاضافة معارضة
للبناء فكذا ما اشبهها فكان كل منهما معربا فكان اثبات الالف في لا ابا له
علامة النصب وحذف النون في لا غلامين له ولا ناصرين له لشبه الاضافة
ومن ثمة ولاجل التجوز للتشبيه بالمضاف المشارك في اصل معناه وهو
الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته
للمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وحسن نحو لا ابا له ولا غلامي له
ولا ناصري له نعم لو اضاف الى الهاء لفسد المعنى على تقدير كونه مضافا لكان معرفة
فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباه وبين النكرة وهو لا اب له
في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا
وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة هنا
على المعين لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في المعنى لعارض وقوع
النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد بينهما
وضعا لا الاستواء بينهما لعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان
في المعنى لعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب
وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك
وصدرك وصدر لك وجاءني زيد وجاءني رجل هو زيد ونحو ذلك
على امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد الموافقة
بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس
لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك فان كل منهما يفيد التعريف

وان كان المنون منها نكرة من حيث الوضع نعم لكن يمنع الاتحاد بينهما اذا كان
من كل وجه وناهيهنا متوات اذ لا اتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منهما
يفيد الاختصاص خلافا لسيبويه فانه ذهب الى ان كل اب في احد من قوله
ابا وغلامي ونا صري مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة او لتاكيد
اللام المقدرة ولاداء حق لا من صورة التنكير وهو الذي اختاره صاحب
المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه
لك وراسك وراس لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في
المعرفة بدون الرفع وهو التكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه
يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم
الرفع والتكرير ويحذف كثيرا اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا عند قيام
قرينة قياسا على حذف المبتدأ لانه هو المبتدأ في الاصل كما في نحو لا عليك
اي لا باس عليك والقرينة ههنا دخول لا على الحرف هذا الكلام يقال
لمن يخاف امرا فلما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا بمعنى ليس فقال
خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية قوله خبر
ما مبتدأ محذوف الخبر اي ومنه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد دخولها
اي دخول ما ولا ابتداء الكلام او مبتدأ وخبره المسند وهو فصل واحترز
بقوله المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخولهما اما اذا كان مسندا
بغير دخولهما كخبر المبتدأ ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد
يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد

بالمسند الذي اسند الى اسم ما ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا يقع
قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان يقال انه يخرج بقيد الحيثية حيث
لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل في الحد يضرب في نحو
ما زيد رجلا يضرب مع انه ليس خبر ما بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند
الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها فيخرج ذلك لانه تابع وهي اي
انتصاب خبر ما ولا والتانيث باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند بني تميم
هما لا تعملان اذ القياس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه كالاسم
او الفعل ليكون متمكنا بثبوته في مركزه كالجوار والجوازم وما ولا لا يختصان
بقبيل واحد بل تدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما
بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان
ما يبطل به عملهما فقال فاذا زيدت مع ما ان زيدت بين ما واسمها لتاكيد
النفي نحو ما ان زيد قايم وانما قيدنا بما لانها لا تزاد مع لا بالاستقراء
او انتقض النفي بالا الموجبة للاثبات بعد النفي نحو ما زيد الا قايم او تقدم
الخبر اي خبرهما على اسمهما ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما ولا وفيه
نظر لان الشرط الاول مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليهما فالاولى
ان يقال معناه بطل عمل ما اذا حصل فيه شيء من ذلك اما في صورة زيادة
ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفها في العمل واما في صورة تقدم الخبر
فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفها في العمل واما في صورة انتقاض النفي
بالا فلان عملهما باعتبار المشابهة بليس وذلك المشابهة مبنى على النفي فينتفي

بانتفاء النفي اذ الحكم ينتفي بانتفاء علته المقصرة او جزئها ونقل عن يونس جواز
الاعمال مع الانتقاض تمسكًا بقول الشاعر وما الدهر الا مجنونا باهله وما
صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس في البيت تنصيص على الاعمال
لجواز ان يكون مجنونا محمولًا على حذف الفعل اي وما الدهر الا يشبه مجنونا
فيكون مفعولا لا خبرا او محمولًا على حذف المضاف اي وما الدهر الا دوران
مجنون وعلى حمل معذبا مصدرًا ميميا وحمل التركيب من باب ما زيد الا سيرا
اي وما الدهر الا يدور دوران مجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب
معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملهما شرع في بيان ما يبطل به عملهما عطف
على خبرهما فقال واذا عطف عليه اي خبرهما بموجب بكسر الجيم عرف مثبت
اي بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانهما يفيدان الاثبات بعد النفي
فالرفع اي فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع في الاصل
على الخبرية لبطلان عملهما لانهما عملتا المشابهة ليس في النفي وقد بطلت بانتفاء
النفي فيبطل عملهما نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد ثم لما فرغ من
المنصوبات شرع في المجرورات فقال المجرورات مبتداء او خبر مبتداء
محذوف الخبر اي هذا ذكر المجرورات وهو في هو ما اشتمل فصل او مبتداء
وما خبر المجرورات او خبر هو اي اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجر والياء والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر
اي حرف كان مما يلائم المحل وانما قال كل اسم تنبيهًا على ان المضاف اليه
لا يكون الا اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور

بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور فيكون المراد بالاسم
اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شيء تنبيها على ان المضاف قد يكون
اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال
بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة
الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا واسطة وقوله لفظا او تقديرا حين كان المحذوف
اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو
غلام زيد وخاتم فضة او تمييز اي بواسطة تلفظ حرف جر او تقدير
وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا وفيه
نظر لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالا سماعي
عند سيبويه وعند المبرد قياسي وهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان
ذلك ليس بقياسي عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى
جوز اتاني زيد سرعة دون ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان
العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدرين المذكورين
من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون لفظا
وقد يكون تقديرا وقوله مرادا حال كون ذلك المقدر مرادا اظهر اثره
اي مجرورا لما بعده وفيه احتراز عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه
غير مراد وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه في تعريف
المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور باذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف
ولا دور وفي قوله مرادا احترازا عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نصب

المضموم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد فلو كان مرادا لظهر اثره وهو
الجر ويظهر من هذا الكلام ان الجزء المضاف اليه في قولك غلام زيد وخاتم
فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا
الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من
مداخل حرف جر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى المشبه
بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف في الصفة المشبهة ومتى
رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه
ليس بفاعل لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن
فيه تقدير من البيانية كما في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم
هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة والاضمار
الفاعل خرج من حيثية كونه فاعلا لئلا يلزم تعدد الفاعل فصار مشبها به
فلا خفي في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة
لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا مسلها
والا لكانت معنوية ولا شك ان الفاعل من مداخل حرف الجر الزائد كقوله
تعالى وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة
في تقدير من من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة فيراد
بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما فالتقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف
الجر شرط اي شرط تقديره ان يكون المضاف اسما لا فعلا لاختلاف تلفظا

لحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير
مبتدا وقوله شرط مبتدا ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدا
الثاني والجملة خبر المبتدا الاول اي شرط كون المضاف اسما مجردا تنوينه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة قوله اسما او العبارة محمولة على
القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا
اي مجردا هو عن تنوينه اي ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو حسن الوجه وضاربا زيد وضاربو
زيد فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام
لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك في الحسن الوجه فانه جائز
بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد
بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف
ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف
اليه قايم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف
لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا
وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جوازه
لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان حكمه فان قيل يشكل
ذلك في نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين
حتى يجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او
تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري والمقدر كالملفوظ عندهم وهي

اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا وتخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ
دون المعنى فالمعنوية اي فالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها قوله مضافة صفة لقوله صفة فيكون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها يشتمل الى ان المضاف اما غير صفة اي اسم جامد نحو
غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد
فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعموله اذ لا يقال
كرم البلد بل يقال كرم البلد بل يقال كرم من في البلد وكذلك مصارع مصر
فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعموله وكذلك
الاضافة في هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان
في قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف
صفة وفي قوله مضافة الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد
لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون
المضاف غير صفة مضافة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان اضافة المعنوية
هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدا او الخبر
اي فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا
ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها وهي اي الاضافة
المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي في المضاف اليه الذي

ـه جنس المضاف وظرفية يعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه
وهو ما كان المضاف اليه مباينا للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا
نحو يوم الاحد وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اليه الذي هو
من جنس المضاف اراد بكون جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة
قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة
او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى
اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا
وبين الاحد واليوم عموما وخصوصا فان اليوم يكون احدا وقد لا يكون
والفقه لا يكون الا علما اما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا هنا ان المراد
بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف
ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة
على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق
المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه
وكذا الاضافة في ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه والاضافة في يوم
الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سينا وسعيد كرز ايضا
بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر

لا يحتاج الى البيان او بمعنى في في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف
سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم و قتيل كربلاء وهو قليل
اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال والاولى ان يحمل الاضافة
الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في ساير اصناف الاضافة بادنى ملابسة
فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك
كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها تشرع
في التهيي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة
المهيئة للامور في احيانها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة
المذكورة استقرايي لا عقلي والا لازدادت الاقسام الثلثة وقيل انما انحصرت
على هذه الاقسام الثلثة لان فايدة هذه الاضافة اما تخصيص المضاف
بالمضاف اليه وتبيينه به او ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف
وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الاضافة
بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال
الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية ايضا منحصرة على هذه الثلثة
نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة
المعنوية بها قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة
المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالى
في بالغ البلد وعند عدم اقتضايه كما في حسن الوجه وضارب زيد فقط اللام

الزايد لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة
اللام لا معناه ولا لكانت معنوية او يقال لا نسلم ان حرف الاضافة مقدر
فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب
اليوم في تقدير في وعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف
اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور
وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم
على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشابهته
للمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او
حكما وتفيد الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او
بمعنى في تعريفا مع المعرفة اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف نحو
غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج
بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة التنوين المضاف الذي لا يتصور
فيه الانفصال فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث
في قولهم سقطت بعض اناملهم فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد
يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم
بكونه غلاما او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن

وَمجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان
وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه
ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك
بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم وكلا في حسبك وشرك وكفيك ونحوها
فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى المفعل اي بمعنى كفاك وكلا في واحد امه
ونسيج وحده وعبد بطنه لانه تاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه
اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة على بعضهم يعود الضمير المضاف
اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان
صدر بلده ورئيس قبيله كذلك ولم يقل به احد فيفيد تخصيصا مع النكرة
اي مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة
تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا قلت غلام
رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا الا يكون غلام امرأة فحصل
التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكرة وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه
من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود فلم يكن في نحو غلام زيد تعريف
حتى جرد منه قيل المراد تجريد المضاف من التعريف اخلاؤه عنه حقيقة بان
كان ذي اللام فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد تنزيل
الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم
البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط تجريد المضاف منه لئلا تضيع الاضافة

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل كان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة بان قيل الغلام
زيد كان تعريف المعرف وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تفد الاضافة تعريفا
ولا تخصيصا كانت ضايعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف
والاضافة المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف
فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضايعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فايدة ما بعد فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال
لما انتفى ازديادا المرتبة في الاضافة الى المساوي نحو الغلام الرجل حمل عليه
صورة الاضافة الى المعرفة الاعرف نحو الغلام زيد وغلامك طردا للباب
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والصعق
وابن زالان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف
وازديادا المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فانهم جوزوا هذا دون
ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق
وابن زالان اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفي بالتعريف
الاصلي باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالالة وخلع
التعريف القصدي ممكن لانه غير وضعي فجاز للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده
فلا يلزم تعريف المعرف بخلاف التعريف باللام فانه بالالة دون القصد
ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها لانه وضعي فلا مجال للمتكلم في تغييره
فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى

جوز نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع
ذلك ولقائل ان يقول فلما لم يجز اضافة الاعلام بخلع التعريف العلمي والاكتفاء
بالتعريف الاصلي بالاضافة فلما جوزوا نداء المضاف وهو معرف بالاضافة من خلع
التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن وان يجاب عنه بان
الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة للتعريف الاضافي ومعنا كاللام فكانت
قاصرة لم يقو قوة الالة الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء
والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوي والضعيف واما
ما اجازه الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد
مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب وشبهه من العدد الخمسة
الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه هو احد فما صدقا
عليه فان الخمسة هي الاثواب فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه
كانا عبارة عن ذات واحدة فلم يحصل التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه
اذ المعرف شرطه ان يكون مغاير المعرف فاذا اريد التعريف ادخل حرف
التعريف في الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون
المعدود كما في الخمسة عشر ولم يدخل الثاني عشر لان المقصود باللام في الحقيقة
الاصلية المعدود دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما
فيما صدقا عليه غير صحيح لانه يستلزم جواز الخاتم الفضة ايضا لوجود
الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة ولم يقل بجوازه احد ثم قوله
ما مبتدأ وخبره قوله ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه

خلاف القياس و خلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما ذكر من لزوم
تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء فما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة
العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما
وادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام
لا الف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة
المعنوية شرع في بيان الاضافة اللفظية فقال و الاضافة اللفظية ان يكون
صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها المراد
بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا ومرفوعا او منصوبا معنى و في قوله ان يكون
صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية و في قوله
مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها
نحو مصانع مصر وكريم العصر وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم
ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف
من المبتدأ او الخبر اي علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او
اللفظية ذات كون المضاف صفة نحو ضارب زيد اضافة اسم الفاعل
الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان
اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمي
الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لجواز عملهما فيه مطلقا
سواء كان بمعنى الاستمرار نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضي
نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة

اختصاصه بمعمولها اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كان بمعنى الحال
والاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا في اللفظ اي
في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع حقيقة او حكما
كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدر في نحو حواج
بيت الله وضاربات تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى
او منصوب نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد ضارب عليه امراة
مررت برجل او ضارب المراة فانها اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا
فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها
بخلاف مررت بغلام رجل فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فاعرف
هذا فانه مما ينبغي ان يعرف في هذا المحل فان قيل ما فايدة قوله في اللفظ قيل فايدته
الاشارة الى التسمية او تحقق التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا
ومن ثمة اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز مررت
برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد
الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما
فان قيل ثمة اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتني على عدم افادتها
التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص
قيل كلمة ثم هنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد
الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت

زيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف
معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت
التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف
بحذف النون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون
الجمع وامتنع الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين
حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن الوجه
والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن
اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب
زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف
فائدة في صورة ما خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه
لجاز ذلك قولا بتقدم الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة
قبل ادخال اللام للتعريف واجيب بان الاضافة على هذا يكون ضايعة
بتاتا وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها
والرجوع على نصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله كذا
في الحواشي بيانه ان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة
لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام لزم ان يترك الاضافة
ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدم لفظا وحسا مجرد
الدعوى لمخالفة الظاهر وضعف قول الاعشى الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها لكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها

على قوله المايه من باب الضارب زيد والحسن وجه اذ المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المايه من باب الضارب الرجل لحمول على
الحسن الوجه على ما ياتي فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل
في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز
رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام
دخول رب على المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون
امتناعه ولقايل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل
في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين
المستشهد بهما ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما لاشتراكهما في الشرط فان
يحكم بضعفه دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار
ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما على عطف
على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
لا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام مختص بالمنادى لئلا
يجتمع اداتا التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب
شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعين
اي رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها
نكرة لانه عايد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف
ما اذا كان عايدا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته

فانه معرفة لان الضمير عايد الى هذا الرجل الحاي دون غيره كذا في الرضي
والعباب ثم ضعف هذا الكلام على تقديري وعبدها ولما اذا نصب حملا على
محل المايتة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا واذا عرفت هذا فارجع الى
حل البيت فنقول قوله الواهب المايه اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اي
الذي يهب المايه الهجان وهي النوق البيض وهي صفة الماهية او بدل منه
وقوله وعبدها عطف على المايه اي عبد تلك الماية والمراد بعبدها راعيها
على الاستعارة اذا الراعي قايم بخدمة المواشي كما ان العبد بخدمة المولى او
على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وخذ طرفك وقوله
عوذا حال اي حال كون تلك الماية حديثات النتاج قوله تزجي اي تساق
وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب
الرجل مع انتفاء التخفيف لن وال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب
بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير
من فاعل الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا يقوى لا
باستغناء الاضافة اللفظية من التخفيف وانما قال على المختار لان فيه
وجهين اخرين وهما رفع الاول على الفاعلية ونصب على التشبيه بالمفعول
ووجه كون الجر مختارا سيجي في الصفة المشبهة ان شاء الله تعالى قوله

حالا مفعول له للفعل المفهوم اي اغا جون حملا ولقوله سجاز جعله مفعولا له معنى
ولا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له
لان الحامل الضحي والجاين هو المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك وشبه
عن الضاربه جواب سوال آخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على
الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة
وهذا فيمن قال اي في قول من قال وهو سيبويه وتابعه ان اي ان
الضاربك مضاف دون من قال غير مضاف والكاف منصوب المحل على
المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوابه
الى حمل فاجاب بان القياس كان يقتضي جوازه لكنه انما جاز حملا على ضاربك
واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذا التنوين الساقطة
لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام ولا اضافة مقدرة فاذا اعتبرت
الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذا المقدر
كالملفوظ وجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل
ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة
وهذا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين
المحققة قيل لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما
في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال علم انها سقطت للاتصال لكاف
فكان التخفيف فيه بحذف التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفته
لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان يكون

تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب
متابعتها للموصوف في الاعراب ويؤدي الى ان يكون مجرورة ومرفوعة وهو
باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف لا يجوز
ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم على ما سبق ذكره ولا
يضاف صفة الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها ان يكون بتقدمها
عليه يلزم تقدم الصفة على موصوفها وان كان تاخرها عنه يلزم تاخر
المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف
الى الصفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث
يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
وقد اضيف اليها موصوفها فاجاب بان ذلك متاول بحذف الموصوف
من المضاف اليه مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان
هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيف البقلة الى الحبة لانها تنبت
من الحبة والحمق لانها تنبت في مسيل الماء فيقلعها السيل فكان نبتها بمسيل
الماء حمق منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب جواب سوال يرد على
قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان
للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاول بحذف الموصوف من المضاف

وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتخصيصه
حيث يبقى مبهما بعد حذف موصوفه فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
الموصوف فبقي الصفة مبهمة يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت الى
ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا
كما قيل في قول النابغة والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند ان الطير بيان وتخصيص للعائذات بقطع النظر عن كونه موصوفا
لا تقديم للصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق
ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا مثل خاتم فضة
لا من اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الرضي توضيحه ان الجرد
ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة لثياب وان كان صفة في قولنا
قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقامه
استغني عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة عند المتكلم
ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو فاضافوه الى جنسه الذي
تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهي ما كان موصوفا لها في الاصل تخصيصا
وبيانا لا نظرا الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق
ثياب فحاصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف موصوفهما واقامتهما
مقام موصوفهما متاول بانهما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رفعا للابهام فلم لم يبقوا
الكلام على اصله كفاية لمونة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان

والغاعرض بعد طول العهد المعنى للموصوف وانما عند قرب العهد بحذف
الموصوف فانها كانت الان هاذه شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذاك
حتى لو كان الابهام اولى وهلا لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد
الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا
الاستعمال عن كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى التبيين والبيان
بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له
خمل كثير ومعنى قطيفة جرد متغيرة عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة
اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم
ظرف لقوله مماثل له في العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما
على كل ما يصدق عليه الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين المماثلين في
العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كالانسان والناطق او
مترادفين كليث واسد مثال المترادفين عن الاعيان وحبس ومنع
مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الاسد ولا منع الحبس فان قيل
قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين في قول
كعب ابن زهير ليوث الاسد قيل هو متاول معناه ليوث كاملين في
الليوث بحيث انها علة الليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هولاء
خواص الخواص واشراف الاشراف لعدم الغاية المطلوبة من الاضافة
وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومخصصا

بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفايدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي

منعت اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفايدة ولا يفسد المعنى

لتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل مثبتا وهذا بخلاف كل الدراهم

وعين الشيء اللام للعهد اي عين ذلك الشيء فانه الفاء للتعليل اي فان

المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم

من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون

دراهم او دنانير والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة

يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان

المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب اضافة احد المتماثلين

الى الآخر فيفيد الاضافة تخصيص المضاف بالمضاف اليه وقولهم سعيد

كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب عما يقال

ان سعيدا يماثل كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقرير

الجواب انه متاول باراده المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني

فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى

هذا الاسم اي جاءني سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة

الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم

ثم قوله وقولهم مبتداء وقوله متاول خبره وقولهم سعيد كرز مقول

قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح في كلام النحاة

ما ليس في آخره حرف علة نحو غلام ثوب وبوب ودار وذلك لان نحو يقع

عن اواخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن كدلوٍ وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون مثلها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني
في ابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة
تقع عليها بعد استراحة اللسان فيحمل كل حركة نحو وصول وبيسر ووقاء
ونحو ذلك بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم
متعلق بقوله اضيف وقوله كسر آخره جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر آخر
ذلك الاسم وهو الذي حرف وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي
وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية
بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا تالف الدرهم المضروب ضربتنا
لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله منطلق معطوفة
على الجملة الفعلية وهو قوله يمر عليها بارادته الثبوت في الثانية ولو لم يرد
الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر لان الاطلاق هو المراد
فكذا ههنا يريد بالثانية الثبوت فيصح عطف الاسمية على الفعلية وانما
فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالسكون حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكما
ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبي كذلك والاصل
فيما بني على الحركة الفتح للخفة او ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم

الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اي اخر
الاسم المضاف الي ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها
تثبت تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي لعدم
الموجب للانقلاب وهذيل بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تقلبها اي
الالف التي كانت في اخر المضاف الي ياء المتكلم حال كونها كائنة بغير التثنية
ياء وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصي ورحي
لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف
ياء فاجتمع متجانسان فادغموا احدهما في الاخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية
فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلب
ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور وان كان اخر الاسم المضاف ياء المتكلم
ياء سواء كانت للتثنية او للجمع او غيرهما ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسرها وقاضي وانما اعاد المحذوف
في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منها وعن الياء اجتماع
الساكنين وان كان اخر الاسم المضاف الي ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت تلك الواو
ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء
وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلموي فاعل تعليل مرمي وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة اي فيما كان اخره الفا او ياء
او واوا ولم تسكن للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون
فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح للخفة واما الاسماء الستة فاخي وابي

اي فيقال في اضافة اخ واب الي ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة فلا يرد اللام
المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجرا لهما بعد حذف حرف
العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودمي ولقائل ان يقول لا وجه
لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الي اضافة الاخ
الي ياء المتكلم اكثر بالنسبة الي اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرد اخي
وابي بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم
والغاية اجرا لهما مجرى اضافتهما الي الظاهر والي المضمر غير الياء نحو ابو زيد
وابوه واخو زيد واخوه تمسكا بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
فاصل ابي عنده اب فاضيف الي ياء المتكلم فصار ابوي باثبات حرف العلة
عند الاضافة الي ياء المتكلم اثباتها عند الاضافة الي غيرها فاعل واجيب
ان الاب يجمع في كلامهم جمع السلامة فيقال ابون وابين كما يقال بنون
وبنين وان كان ذلك شاذا كما في قول الشاعر وقد بَكَيْتَنا بالابِينا
فيحتمل ان يكون قوله وابي جمع سلامة مجرورا بواو القسم ويكون اصله
ابين ثم اضيف الي ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء
الاضافة ومثل هذا احتمال يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص
باعلام العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس وكذا الابن قيل ان مثل هذا
الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المفتوحة بحذف اللام كقلوب وبنون
وسنون جبر المافات منها والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعه جمعها
لكن هذا الجبر ليس بقياسي وان كان كثيرا اذ جزئيات كثيرة ثم المبرد

انما يرد المحذوف في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهي رواية جار الله الزمخشري

فروى ابن يعيش وابن مالك عدم الرد في اخي وابي وحمي وهني وتقول

في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم حمي وهني بياء مخففة بلا رد المحذوف فيه يعني

ان حكمهما حكم اخ واب وانما صرح ههنا باللفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي

تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى

تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه

اب الزوج فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي

كان محمولا على الحذف المضاف اي حم امرأتي او يقال ان قوله تقول على صيغة

الغائبة دون المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائلة ويقال فيّ في اضافة فم

الى ياء المتكلم فيّ بكسر الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح ردا للواو المحذوفة

وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلب الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة

وذلك لان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهتها حروف العلة ثم قلبت

الواو ميما لقرب مخرجهما ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين

فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم

موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولم تقلب ميما وقيل فمي

بقلب الواو ميما قياسا على حالة الافراد وفي بعض النسخ وهو ليس بفصيح

لان قلب الواو ميما في الافراد للضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند عدم

الضرورة غير فصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب

وحم وهن وفم مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ميمه
بدل من العين كما في فم وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك
ومررت ورأيت اخوا واخوك باخو واخوك وجاء اخا وابا كعصا مطلقا
فيقال هذا ابا واخا واباك واخاك ورايت ابا واخا واباك واخاك ومررت
باخا وباباك واخاك ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان وفي جمعهما
اباء واخوة وجاء في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون
وجاء اب واخ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افصح
افصح منهما اي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما وفي بعض النسخ
لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد
فيه مبني على الضرورة وليس بلغة فيه وجاء مقصورا مع التثليث في
الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد
اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وجب في كونه
مهموزا معربا بالحركات الثلث ودلو في كونه اخره واوا ناقص وعصا
في كونه مقصورا معربا بالحركات التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال
الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم
او حمك واذا كان مثل خب يقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك
واذا كان مثل دلو يقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت
بحمو او حموك واذا كان مثل عصا يقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك

ومررت بحما او حماك وقد جاء مثل وشاء ايضا مطلقا فيقال هذا حما او حماك
ورايت حماء او حماءك ومررت بحماء او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اي
في الافراد والاضافة فيقال هذا هن وهنك ورايت هنا وهنك ومررت
بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر
بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة
الاسم نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن
الاضافة لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا
الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه اي اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول
الشاعر ولكني اريد به الذوينا اي اصحابنا فشاذ وجاء في ذوا التضعيف
والقصر ثم لما فرغ من بيان المعربات التي اعرابها اصلي شرع في بيان المعربات
التي اعرابها تبعي فقال التوابع اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان
كلمة كل لبيان الاطراد وهو جنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر
كان وان وخبر المبتدا والمفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانها ثوان
وفصل من حيث انه يخرج ما ليس ثوان نحو المبتدا والفاعل والمفعول الاول
ونحو ذلك باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان ملتبس باعراب
سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا
باعراب سابقهما من جهة واحدة اي عقتضى واحد فرفع عاقل في جاءني
رجل عاقل من جهة فاعلية اخرى وكذا رايت رجلا فاعلا ومررت برجل عاقل
وكذا ساير التوابع فاعرف فيه احتراز عن خبر المبتدا والمفعول الثاني

والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو توان باعراب السابق لانه من جهة
واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون
اعراب الثاني والسابق بمقتض واحد وخبر المبتدا كذلك انه ثان باعراب
سابقه وهو المبتدا بمقتض واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني
من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب سابقه بمقتض واحد وهو المفعولية
فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية فيخرج
المبتدا اذ جهة رفع المبتدا وخبره متحدة نوعا وهي الفاعلية لا افراد
لان فاعلية المبتدا من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتدا من جهة
كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت
متحدة نوعا وهي المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول
لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به ومفعولية
الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله
ثان الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثاني المتاخر اي كل متاخر
فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قايم وزيد قايم زيد قايم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني
والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا التعريف للتوابع
من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فيخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقه
على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله

باعراب سابقه جاءني هؤلاء الرجال قيل المراد مما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك
فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه بانه يدل لعاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا
بنصب ظريفا قيل المراد مما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة لا رجل
اعراب حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض ولاطراد ثم لما فرغ
عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد
والبدل وعطف البيان فقال لمباحث النعت وانما قدم النعت لكثرة جهات
تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بخلاف ساير التوابع تابع جنس من حيث انه شامل
لساير التوابع وفصل من حيث يخرج عنه غير التوابع يدل على معنى حاصل
في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز
عن ساير التوابع وفي مطلقا احتراز عن الحال لان معنى قوله مطلقا اي غير
مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى
في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل
منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم اجمعون لا يخرج
منه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان
الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال
ان قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن ساير التوابع سوى نحو جاءني القوم
اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون او معناه اي غير
مقيد بحال التفسير والتاكيد وغيره احتراز عن ساير التوابع سوى نحو جاءني

القوم كذا في الشرح وفيه نظر لان التاكيد كلا يخرج منه نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
فانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الكائنين في المتبوع ونحو جاءني القوم
كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن
مقيد بحال النسبة قال شيخي فاحفظ فهذا مما سمح بخاطري قال بعض
الشارحين ان هذا القيد لدفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع
لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في هذا الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني
زيد صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو
اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قلنا انا نسلم ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر
بحيث يدل على معنى في متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل
على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه
وكذا عطف البيان فانه لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم
فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه
فان حسنا نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل معنى في متعلق متبوعه
قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدته اي فائدة
النعت تخصيص او توضيح التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الشيوع
والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب
الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فاذا وصفته بعالم ازلت الشيوع
والاحتمال وخصصته لفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد

كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون
النعت لمجرد الثناء او لمجرد البناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان
الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد
اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة
فان قوله واحدة نعت موكد لان الوحدة تفهم بالتاء في نفخة وقد يكون
النعت نحو الجسم الطويل العريض والعميق كذا والفرق بين النعت الموكد
والنعت الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر
واله واحد ونفخة واحدة وحصن حصين وعذاب شديد وشمس منير
وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور
ولم تذكر النعت الكاشف لالحاقه بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم
اي لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو ذلك في يوم من الايام اي يقصد
فيه مجرد كونه يوما لا امر زايد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة
وكذا نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا
امر زايد على ذلك من كونه وقت الضحى او وقت الظهر وكذا نحو جاني رجل
من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امر زايد على ذلك من كونه عالما
وشاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه
ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا
في تاويله شرع المصنف في رد قولهم فقال ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون

النعت مشتقا كعالم وغيره او غيره اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة
الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في متبوعه
هو المشتق توهم كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غيره بعبارة
بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان
وضعه قيد لكونه غير مشتق اي اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي للدلالة على المعنى عموما اي وضعا عاما او دلالة عامة يعني في جميع
الاستعمالات مثل تميمي وذي مال تقول جاءني رجل تميمي او ذو مال
فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه في جميع الاستعمالات او خصوصا
اي وضعا خاصا او دلالة خاصة يعني في بعض الاستعمالات كاي واسم
الجنس واسم الاشارة نحو مررت برجل اي رجل اي رجل كامل فاي
انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للنكرة في موضع المدح ولم يدل
في قولك اي رجل عندك ونحو مررت بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يدل
على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعيين حقيقة الذات
فان قيل اسم الجنس يدل على ذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات
فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا بالاسماء
الاجناس ونحو مررت بزيد هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت بغلامك
هذا ومررت بغلام هؤلاء فان الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع
صفة للعلم او المضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة في قولك

هذا زيد ويوصف النكرة بالجملة الخبرية وهي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب
نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قايم لان الدلالة على المعنى في مشبوعه كما يوجد
في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة
الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمني وغيرها فانها لا تقع
صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت
لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ولا توصف المعرفة
بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد قام ابوه وابوه قايم لان الجملة نكرة فلا يصح
ان توصف بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجمل التي لها محل من الاعراب
يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يُسبك من الجملة نكرة لانه
انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون
مجهولا ليفيد السامع وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة كذا
في المغني ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما
ويوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن
فالحسن حال قايمة بالرجل ويوصف بحال متعلقه اي بحال قايمة بمتعلق
الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قايمة بالغلام وهو
متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذي بينه وبين
الموصوف علقة اما قريبة من نسب كمررت برجل قايم ابوه او ملك كمررت
برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت
برجل قايم غلام ابيه فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف

في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير وللافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما اسند
عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاعراب
والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع
والواحد من التذكير والتانيث والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه اي يتبع الموصوف في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان الاعراب والواحد
من التعريف والتنكير و في الباقي اي باقي المذكورة من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل
الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده في المطابقة
في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم يشبه
الفعل من حيث ان كلا مسند الى ما بعده فكان الفعل يجب تذكيره اذا كان
الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده
اذا كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده
بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قاعدة جاريته وبامراة قايم غلامها
وبرجلين قايم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته
وقايم غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم وعبر بالهاء دون التاء
على ما سبق ذكره اي ولاجل كون النعت في هذا القسم في باقي الامور المذكورة
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه بافراد النعت وان كان فاعله جمعا

كما حسن قام رجل يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه اي كما ضعف
قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله
والفعل اذا اسند الى الفاعل الظاهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب
اكلوني البراغيث ويجوز من غير ضعف قام رجل قعود غلمانه بجمع النعت
مطلقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع ولمجيئه على صيغة
لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازي الفعل في
حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف به لان فائدة الصفة في المعارف التوضيح
وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما
ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به اي لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او
مساو ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع
صفة فموصوفه لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره ولا يستقيم الاول
اذ المضمر بمعزل عن الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غيره دونه في التعريف
فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها كما قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي
اكمل تعريفا من صفته او متساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى
من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل في نحو جاءني زيد صديقك عند سيبويه
لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت
بزيد هذا عند ابن السراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل

في نحو مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف
باللام عندهم قيل اذا وجد لا اعرف في مذهب امرؤ قع صفة لغير الاعرف فهو بدل
على صاحب ذلك المذهب لا صفة فقد يقال في المثال الاول بدل عند سيبويه
لا صفة وكذا اسم الاشارة في المثال الثاني بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا
الذي في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذي على المعرف
باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان
الذي قام بمعنى القايم ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او المضاف الى مثله
اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف ذو اللام
اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم او بالمضاف
الى مثله اي الى ذي اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف بغيرهما
من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرها من المعارف كانت
الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف
وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنه وزعم
بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب
زيد وصاحب هذ وهذا بناء على ان تعريف المضاف اليه اي معرفة كانت
ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم او مثال الامثلة المذكورة على ما ذكر
المصنف محمول على البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله
تعالى ان الموت الذي تفرون منه لصح الحصر قيل ان الموصول في حكم ذي

اللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونه مع القراءة
بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي
على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكنه
يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة بل هو مساو
بل الصفة اخص وكذا يرد عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف
ليس اخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص
من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان
ابيض وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا
بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد
التوصيف بالابيض اخص وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو
بيان الواقع اذ لا يمكن يخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون
الشيء موصوفا ولقائل ان يقول لو اريد بالاخص والمساوي على اصطلاح
اهل المنطق لا يبتني عليه قوله ومن ثم لا يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله فان العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم
فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوي ما ذكرنا اولا وانما التزم جواب
ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف
فما لاسم الاشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف الى ذي اللام
او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة احرف من المضاف الى ذي اللام لكونه

اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف
اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه
بذي اللام لاستوائهما في رتبة التعريف قياسا على وصف ذي اللام من
حيث يجوز وصفه بذي اللام او بالمضاف الى ذي اللام وتقرير الجواب
انه التزم وصف باب هذا الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب
هذا اسماء الاشارة بذي اللام وبالذي والتي الموصولين على ذي اللام
للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام للابهام اي لاجل الابهام المقتضي
لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة آخر لابهامه
ولا بالمضاف الى شيء من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه
فلو اكتسب المبهم البيان منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال
من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشيء لفقدان
معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق لبيانه الا ذو اللام
وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضي المبهم بيان الجنس لانه مبهم الذات
فيقتضي صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء
الاجناس ومن ثم ضعف اي ومن ان المقصود من صفة المبهم بيان
الذات وكشف الجنس مررت بهذا الابيض واذا كان الصفة ذو اللام
من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس
الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن مررت بهذا العالم لان العلم
يختص بجنس واحد وهو الانسان فيتبين به انه انسان وتبين الجنس

ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا
فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واحترز بقوله
تابع مقصود بالنسبة من غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المتبوع
بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل
يخرج من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو وجاءني عمرو وليس
بمقصود بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات
للثاني ولا اضراب لا يجامع مع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون
مقصودا ابتداء وانتهاء والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف مقصودا
انتهاء بتبدل الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين
المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود لا ابتداء
ولا انتهاء لانه يبتني على ما سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فانه
مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بمجيء
زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول
بل عمرو واما اذا قلت مررت برجل حمار قاصدا للاخبار بمرور رجل فسبق
لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن
نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التي قصدتها
المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا
يخرج ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع
بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده

بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شيء ثم لما فرغ من حد العطف
شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه
اي متبوع العطف احد الحروف العشرة وسياتي اي بيان الحروف العشرة
في قسم الحروف مثل قايم زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
ويتوسط بينه وبين زيد الواو واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
أكد بمنفصل اي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تاء الضمير
بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل
بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل
قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف
فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد
بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا
الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقايل ان يقول
هذا منقوض في البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون
كل منها مستقلا ومتبوعها مضمرا مرفوعا متصلا كتاكيد في المثال
المذكور في الطن والبدل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا على قول من قال الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا
عطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله عطف بيان الضمير
المستكن في جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع عن
التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما

غير مستقلين حكما لكونهما مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير المتصل الذي هو
كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بحرف فانه مستقل من كل
وجه لاستقلاله حكما ولفظا واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف •
لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى
فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته
المتبوع بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه
عن التابع او يقال لا ضير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئيته
المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما
وانحطاطهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية
المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه
منحط في حكم التنحية فيعارض هذه الجهة جهة المتبوع فلا يستقبح انحطاط
بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان
او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وبيانه دون العطف عليه لتحقق
الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه لان التاكيد وبيانه
ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين
لمتبوعيهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فناسب
انحطاطها عن متبوعاتها فلا ضير في استقلالها مع جزئية متبوعاتها بخلاف
المعطوف فانه مقصود مغاير للمتبوع فاستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه
فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز

تاكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضمير في استقلاله مع
جزئية مستوعبه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد
التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان
فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وهند جاء عينه فلو جعلا تاكيدين الا
للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لا التبس التاكيد بالفاعل في مثل زيد
زيد ضرب هو نفسه وهند جاء هو عينه بخلاف كل واحد مع حيث لا يصح
وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال المرفوع المتصل
احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز
مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد
بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع فصلا
استثناء مفرغ اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين
المعطوف وبين المتصل المعطوف عليه فيجوز تركه اي ترك منفصل مثل
ضربت اليوم وزيد فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطول الكلام بحدوث
فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع في الفصل فلا يلزم مزية
التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
لمعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجرور اعيد سواء كان الخافض
حرف جر او مضافا نحو مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد
وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء كلمة لان الضمير المجرور

الحافظ

كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف
عليه دون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لو لم يؤكد بضمير
منفصل لئلا يلزم العطف على الجزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع قيل
تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير
المجرور بان يقال مررت بك انت وزيد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل
كما وجد للمرفوع المتصل واما قراءة حمزة تساءلون والارحام بالجر عطف
على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام للقسم
دون العطف فان قيل كما تقول بعد اعادة الخافض الجار والمجرور عطف
على الجار والمجرور لم تقول المجرور عطف على المجرور قيل المجرور عطف
على المجرور والعامل مكرر لكن اختلف في جر المعطوف فقيل جره بالجار
الاول والجار الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان
ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل
كالعدم معنى ليحقق اضافة الجار المتقدم الى المعطوف لانه لا يضاف الا
الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقحم
والحرف الزائد في نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا فانهما لا يلغى مع
اقحامهما وزيادتهما عن الاسم والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب
الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع
هذا دون ذلك والفرق بينهما لان الضمير في الاول عائد الى المائة

وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة
بخلاف وزيد حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا العطف
وهو المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع ينتقض في كثير
من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه
واعرب المعطوف ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف
حكمهما اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صح دخول يا على المعطوف عليه
لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخول
يا في المعرف باللام ومثل زيد شجاع وغلام حيث اشتمل المعطوف عليه الضمير
وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا
فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد
وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية
وذا يختص باسم المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء
في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة
فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة مانعة للبناء
وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث فان التجرد لرفع اجتماع اداتي التعريف
وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكاشتمال الضمير
في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون
الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان العطف

في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب البناء
او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف
فح لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على
المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اي
رب شاة وسخلة لها اي محمول على نكارة الضمير مثل ربه رجلا ونعم رجلا
على سبيل الشذوذ مثل ربه رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ ليس
بقياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح القياس
على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدا ولا يجوز النصب والجر
بالعطف على معمولي عامل اي بعطف ذاهبا على قايما او قايم وعطف عمرو على
زيد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم وقال بعض الشارحين انما يجب النصب والجر
لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما
وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العايد الى الاسم وفيه نظر لانه يحتمل
ان يكون بعض التركيب كما قلتم في زيد عالم وعمرو اكرمته على تقدير العطف
على الصغرى وتمام التركيب ان يقال ولا ذاهبا عمرو عنده او في داره
فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون
هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما

وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله
يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو
قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام اي انما جاز هذا
الكلام لان الفاء اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة
كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا ككون الطعمة فاشبعته
وسقيته فارويته فيكون يغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف
عليه سببا للمعطوف فكيف يصح كونها عاطفة وقد لاهنا فاء السببية
ويكفي بها رابطة لانها توجب سببية الاول للثاني فيصل الاول الربط بينهما
وفيه نظر لان الفاء لم يعد شيئا من الروابط فكيف يكتفي بها الربط ههنا
والاولى ان يقال انها فاء السببية عاطفة ايضا لكنها جعل الجملتين كجملة
واحدة فيكفي بها الربط في احديهما من لزومه في اخرى نظير الربط في
الاولى الذي يطير فيغضب زيد الذباب والمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد او الذي يغضب زيد بطيرانه الذباب ونظير الرابطة في الثانية
يقال الذي يطير الذباب فيغضب زيد وزيد خبر الذي فاعل يغضب ضميره
مستكن فيه اي فيغضب هو زيد ثم اعلم ان يغضب من باب يسمع واذا
عطف على معمولين عاملين مختلفين لم يجز في صورة نحو زيد في الدار
وعمرو الحجرة وان زيدا في الدار وعمرو الحجرة لان الواو حرف ضعيف
فلا يقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عليهما ولان الواو في ان زيدا وعمرا
الى الحجرة اذا قام ان ما قام في فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي

اذا التقدير وفي عمرو الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا عطف على
معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم
المانع المذكور فان قيل لا نعرف الاستعمال الاذا والماضي جهة حسن كالاستعمال لما
يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين وغلبة وقوعه فكيف
يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف
على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف
وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه
وان اعتبر المخالف غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك
اتى في هذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف خلافا للفراء فانه يجوزه مطلقا
قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا مستثنى مفرغ اي لم يجز في
صورة الا في صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين
المتاخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل
فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم
على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة
لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل
وقوله نارا على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في المثل ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل

فيه كل وقوله شبه عطف على ثمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم
المجرور خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون
وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
واكلنا رطبا وقد ما ليلنا ما او كا كل بيضا فحجته هذا على نحو ما جاء في بعض
القراءة يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اي عرض
الاخرة ثم ابقاء المضاف على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف
في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا
الى شيء اخر قياس ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التاكيد فقال
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي شانه في النسبة اي نسبة الحكم الى
المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر نفسه
موجب نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى غيره
مجازا وهو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه
عين امر زيد في نسبة الفعل اليه او الشمول اي شمول نسبة الفعل
الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فان قولك جاءني القوم موجبة
الشمول والاحاطة اي جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم
مجازا بطريق اطلاق لفظ الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت
امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن نسبته في اضافة
الامر الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تميز الذات المذكورة

الثابتة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التوابع وبقوله تقرر
امر المتبوع عن سائر التوابع سوى الصفة المذكورة المؤكدة فانها لا تقرر
امر المتبوع وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة
ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا
وقولهم ان الابدال لتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه الاول لا التقرير
المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع
نحو نفخة واحدة والله واحد وامس الدابر فلا يخرج بهذا القيد وبقوله
في النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الافرادي
لا في النسبة او الشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة المؤكدة
وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التاكيد
بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولهم جاءني القوم كلهم اجمعون
ايضا يقرر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع
والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغي انه لا يكون تاكيدا على ان الصفة
الكاشفة ايضا يقرر امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تاكيدا والفرق
الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون
يدل على صيغة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاء القوم اجمعون
ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد الكلام في الاول لان الكلام
الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب
على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه

دالا على الشمول متقرّراله وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون
واتباعه لانه قد يقصد الشمول ويكرر اظهارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع
ولا يدل على الشمول اصلاً فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفته
واجمعون يقرر امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من
هذا التعريف ان زيدا قايم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل هذا
التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي اذا البحث في قسم الاسم فلا ضير
في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير
الى ان التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميًا وفعليا اوحرفيا واجيب
بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المذكورة تقرّر
صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية والنسبة الا
الانكارية هي التي ينكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه
مترددا فيها والابتدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي
الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي
والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد
المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفي
في الحد فان قيل يصدق على هذا الحد على جاءني زيد زيد وقد ذكر صاحب
المفصل انه بدل قيل ان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطية لذكر غيره
ثم ابداله ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا يكون بدلا ولا ضير في كون
الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل

ما لصاحب المفصل جعل الى زيد زيد بك لا وجعل رايت زيدا زيدا تاكيدا لقيل انّ باب
الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد لا الابدال بانه لا تسامح
فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادى
قصدا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص من يدعو الى النداء فلا تسامح في ندائه
لئلا يفوت غرض فلما فرغ من حروف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي
ومعنوي فان قيل لم لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف
اللفظي بتكرار اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المتكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد
يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير ويراد بلفظ التاكيد
المذكور المعنى الاول وبضميره المعنى الثاني وهو من باب الاستخدام فعلى
هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي يلتبس بحيثيات
مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ
الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة على قسمه فاللفظي
تكرير اللفظ الاول اي ما التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او ما التاكيد
محصورة على حقيقته اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة اللفظي
ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد اللفظي
تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك
اياك وصايغ تابع وبسن اسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان
كل منها تاكيد لفظي وان اريد به تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع
المراد فلا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون لتوافقها

وهو تاكيد لفظي لا معنوي فهل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع
على ما سنبينه ان شاء الله تعالى وللقايل ان يقول كما ترادف بين ابصع
كذلك لا ترادف بين خبيث وبثيث لان بثيثا ماخوذ من بثيث السر اي
استخرجته فيكون ابصع واتبع تاكيدا معنويا وكون خبيث وبثيث تاكيدا
لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون بثيث تاكيدا ويجعل صفة اخرى
لموصوف خبيث فليتامل وقيل لان الضمير المنفصل في ضربتك اياك بدل
لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل في ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير
المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع نحو ضربتك انت
ومررت لك انت ومررت بك اياك ولو قلت ضربتك اياك كان بدلا
لا تاكيدا كذا في المفتاح فان قال الرضي وهو عجب لعدم الفرق بين
الضميرين في المثالين ويجري التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها اي في
الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو
جاءني زيد زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيد قايم وزيد قايم زيد
قايم وهذا رجل ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد يراد
في التاكيد اللفظي حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرات
الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه

باباً باباً وجاء القوم ثلثة ثلثة من باب التاكيد ولا من شي من التوابع وجعله
تابعاً غلطا وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني
اعراب واحد لتناولهما لفظ واحد اي قرأت الكتاب سطرا سطرا وجاء زيدك
مصطفين وبينت له حسابه بابا بابا مفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر
الاعراب في الموضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة
او التقدير المعنوي كلي ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقة اي للتاكيد
معنوي كائن بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع خصوصة مكان محصورة
وهي اي التاكيد بالالفاظ المحصورة نفسه وعينه وكلاهما كلاهما اثنان
وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي
ثم الثلثة الاخيرة مؤكدات الاجمع وقيل ان لا معنا لها مفردة تحسين يسمى
فان قولهم حسن لا معنى له مفردا بل ضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا وتقوية
معنى وقيل اكتع من حولي كتع اي تام وابصع من بصع العرق اي سال وابتع
من المتبع بفتحتين وهو طول العنق مع شدة وبعد وزنه الجامع بينهما
المؤكدة والظهور فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث اي يؤكد بهما كل واحد منها ملتبسين
باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب المؤكد نحو قولك في المذكر الواحد جاء
زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي التثنية المذكر
والمؤنث جاءني الزيدان او المرأتان انفسهما وانما قيل في التثنية الجمع لالحاقها
بالجمع او لكونهما بافل الجموع وبعض العرب يقول في التثنية نفساهما وعيناهما

وكلاهما اولى وفي جمع المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث وفي
غير العاقل من المذكر جاءتني النساء والافراس انفسهن والثاني اي كلا للمثنى
النفس والعين اولين سيجي لنا لث ثالثها فقال والثاني للمثنى تقول في المذكر
المثنى جاءني الرجلان كلاهما وفي المؤنث جاءتني المرأتان كلتاهما والباقي
بعدها المخففة المذكورة وهو كل واجمع الى ابصع لغير المثنى مما هو جمع حقيقة
جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما نحو قرات الكتاب كله واشتريت العبد كله باختلاف الضمير
دون الصيغة في الكل تقول قرات الكتاب كله وقرات القصة كلها
واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغة
دون الضمير في الكلمات الباقي تقول في الجمع المذكر اجمع واكتع وابتع
وابصع وفي المؤنث الواحد والجمع تاويل الجماعة الجمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
وفي جمع المذكر اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث
جمع كتع بتع بصع ولا اختلف لجاز اجمعان وجمعاوان وهو غير مسموع
ولا يؤكد بكل واجمع الا شيء ذو اجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء
الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذو امور متعددة يصح
افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما
نحو العبد فانه يفترق اجزاء حكما بالنسبة الى بعضها الافعال كالشرى
والبيع ولا يفترق اجزاءه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب نحو اكرمت
القوم كلهم تاكيد القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم

يصح افتراق اجزاءه حسًّا اي لفرده في الحس وهو زيد وعمرو وبكر وغيرهم
واشتريت العبد كله تاكيد العبد هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما
لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه
او ربعه بخلاف جاءني زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد
حسًّا وهو ظاهر ولا في حكم المجي لانه لا يمكن مجي نصفه او ثلثه او ربعه وانما
اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
حسًّا وحكما وهما تمييزان من الان من فاعل يصح او مفعول لان مطلقا كضربته
مسولها اي يصح افتراقها افتراق حسًّا او حكم او خبر كان المحذوف اي سواء
كانت افتراقها حسيًّا او حكميا او حالان بحذف مضاف اي يصح افتراقها ذا
حس او حكم او غير ذلك واذا اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تاكيد
ضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا
بمنفصل اي بضمير منفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته
مثل ضربت انت نفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل وكذا ضرب هو
نفسه وانما اكد بمنفصل لانه من قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين
كثيرًا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل
المستكن بهما بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في نحو
زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه ولما لزم اللبس في هذه الصورة
اي فيما اذا اكد المرفوع المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا
اي فيما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربتما انفسكما

ومن هو منهم انشهم لمردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين
فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس واكتع واخواته اى اخوات التع اي مثلا ه
ونظيراه وهي اتبع وابصع اتباع لاجمع استعمالا فلا يتقدم الفاء للنتيجة
اي فلا يتقدم اكتع واتبع وابصع علي اجمع لكونها اتباعا له ثم تقدم اكتع على اخويه
في الفصيح ثم اتبع ابصع عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء القوم كلهم
اجمعون اكتعون ابصعون وعند البغدادي والجزولي يقدم ابصع على
اتبع وقال ابن كيسان تبتدأ بايهن الا بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اي
ذكر اكتع واتبع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون
ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع في بيان البدل فقال البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبع وهو طرف او حال او متعاون
عن المتبوع واحترز بقوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع عن ساير التوابع
سوى العطف بالحروف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل
هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل
معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق
الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدل له منه فاعرض عنه
واقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق ثم لما فرغ عن
تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال وهو اي البدل اربعة اقسام
بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اى هو بدل هو المبدل او بدل

هو بعض المبدل وفي بدل الاشتمال يعني اي بدل يختص غالبا باشتمال
البدل على المبدل نحو سُلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل على البدل نحو
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي بدل الغلط اضافة المسبب اي
الشيء لان الغلط سبب لذكر البدل اي بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل
وفي اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره نظر لان المضاف
ههنا واحد والمضاف اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو
وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون
الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة
كيف يكون بمعنى الحرف المختلف الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف
اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرا
وحكما والظاهر ان الاضافة في الجميع مطرد بمعنى اللام لكن بادنى ملابسة
اي بدل نسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط اي بدل يختص
بان ينسب الى الكل والى البعض والى الغلط فاعرف فالنوع الاول اي
بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد
اخوك فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد
فكيف يكون مدلول اخيك عين مدلول زيد لان مدلوله لو كان عين
مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل انهما متحدان فيما صدق عليه اي
مطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اي بدل البعض مدلوله جزاءه

اي جزء مدلوله الاول اي بجزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
و النوع الثالث اي بدل الاشتمال بينه اي بين البدل وبينه اي
بين المبدل منه ملابسة اي تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية
نحو سلب زيد ثوبه واعجبني علمه ولقايل ان يقول في اطلاق قوله
ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره
بوجود الملابسة فيهما بين البدل والمبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى
ان يقال الملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل
منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة
للبيان بذكره نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار
صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا فيبقى النفس عن ذكر
المبدل منه منتظرة الى البيان بذكر البدل وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره او ضربته زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تام باعتبار
اي غير محله لا يلزم في صحتها غير زيد فيكون من باب بدل الغلط فافهم
و النوع الرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر الصاد من باب ضرب
يضرب اي ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطك بغيره اي
بغير البدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه وانما قال بعد
ان غلطت بغيره ولم يقل ان غلطت بالمبدل منه وكذا بالمتبوع لان المبدل
منه حيث ذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره

باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقايل ان يقول لا يستقيم حمل القصد اليه
على بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره واجيب بان
في العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحتمل ان يقصد اليه اذ حذف الجر من ان
وان كثير شايع ويكونان اي يكون البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة
المذكورة اربعة انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخواك ضربت زيدا اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاء رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة
اقسام فيصير هذه الاقسام اربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة ستة عشر
قسما واذا كان البدل نكرة بالنصب على انه خبر كان اي واذا كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اي
واذ وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت تلك النكرة واجب اي
حسن على حسب الاختلاف قال بعضهم واجب وظاهر لفظ الكتاب اشير
الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية
فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم ينعت
تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير المقصود من كل وجه فاتي بالنعت
ليتخصص النكرة ويقرب من المعرفة وليتبدل البدل بواسطة النعت ما لم يبدله
المبدل منه مع التعريف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود ولان
النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة

ويقل الابهام فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل
من الله تعالى في بعض الوجوه ولم يوصف بشيء وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم الى قوله تعالى شديد العقاب فان قوله شديد
العقاب بدل من الله تعالى وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشيء
وبنحو قولهم مررت بزيد رجل ضارب ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو
نكرة واجيب بان كلا من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة صفة هو البدل والتقدير
قل هو الله اله واحد ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او واحد
لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يحمل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله
الصمد اعتراضا ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك
الوصف اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان
رجل ونحو بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى
للمكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف
عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من
المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب النعت نحو مررت بزيد حمار ونحوه
ويكونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة ظاهرين نحو جاء زيد
اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربتك
اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل هو تاكيد لقصد حمل التاكيد عليه
مثل انت في ضربت انت واجيب بان الثاني اذا ذكر بحيث يكون مقصودا
بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقررا في النسبة يكون تاكيدا او لفظيا

معتبرة في الحذف وتقديرها من قبل ان المضمر المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد
الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب
في باب البدل اولى لان البدل في نسبة استيناف التعلق وقيل ان الثاني ذكر
بحيث يكون مقصودا لامر الاول في النسبة يكون تاكيدا والحيثيات معتبرة في الحدود
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير
اي الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون نحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه
يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك فهذه
اربعة اقسام متصير الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر
ايضا من انه يجوز ان يكون المعنى الواحد تاكيدا او بدلا بحيثيتين مختلفتين
ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل الكل فلا يقال بي المسكين ولا بك زيد الا من الغايب
مستثنى من قوله مضمر اي لا يبدل ظاهر من مضمر كان بدل الكل الا من الغايب
فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربته زيدا وانما لا يبدل ظاهر من مضمر
متكلم ومخاطب لانه لا يصير المقصود انقص كالمبدل من غير المقصود مع اتحاد ما صدق
عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغايب فان فيه ابهاما
كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه
ولافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسي في بدل البعض واعجبتني
علمي في بدل الاشتمال واشتريتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك رح
الضمير لواجب الاستتار في افعل وتفعل ونفعل لا يبدل عنه بدلا ما سواء كان
بدل الكل وغيره استقبالا لاحالا بدل الظاهر منها لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا

فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه احترز بقوله غير صفة عن الصفة يوضح متبوعه عن البدل وعطف
النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث
انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح متبوعه يكون
عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رضي الله تعالى عنه
ما ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله اغفر له وقال اقسم بالله
ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقوله عمر عطف
بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المومنين عمر ابن الخطاب رضي وفصله
من البدل وصفة البدل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا اشار فيه
بان الفرق بينهما معنى مطردا وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل مقصود
بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود
بها المتبوع وذكره لايضاح المتبوع في مثل قول المرار انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا اي فوق الطير في الهواء فينتظر موته فان قوله
بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير
العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب الرجل
زيد والمراد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري
بشر وكما يظهر الفرق في هذه صورة النداء ايضا نحو يا غلام زيدا ان زيد

بكلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف بيان
يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت هذا قيل ويمكن ان يراد بقوله في كل
ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا فيتناول صورة التدلل ايضا كان بعض
النحويين في الفرق بينه وبين البدل لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة
وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط واقع
فيما ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذا الغلط وقع فيما هو
مقصود بالنسبة ثم لما فرغ عن بيان المعربات شرع في بيان المبنيات فقال
المبني ما ناسب مبني الاصل اي ما ناسب المبني في اصل وضعه وهو المضاف
وكلا من بعض اللام والحرف وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك بان المراد
بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا
ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها بذاتها
لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليه قلنا كذلك لكنها تكتسبي اعراب
المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار
لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا
ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن
شبهها بمعنى الاصل بل هي مبنية قريبة بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى
مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذ واذا وحيث وجوازا
جواز البناء كاليوم والليلة والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة
المعتبرة اي ما ناسب المبني في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا القيد

احترازعن المناسبات لم تعتبر لضعف او معارضة لمناسبة غير المنصرف
الماضي في الفرعيين ومناسبة اي الحرف مع لن وم الاضافة المانعة للبناء
وقد ذكر بيانها في تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
ان يكون بوجه قريب اي بلا واسطة نحو نزال وبعيد اي بواسطة نحو
فساق فانها انما تناسب على غاية لبينا ولما تضمن معنى مبنى الاصل كاين
وما قام مقامه كصه وغير ذلك ثم تلك المناسبة بشبه او وجه على ما سبق
ذكره في حد المعربات فان قيل مبني الاصل نوع من انواع المبني واخذ النوع
في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا تعريف المبني من الاسماء لا تعريف
مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مركب تركيبا اسناديا فالمضاف
اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني لسكون السكون في غلام زيد
سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
التركيب الاسنادي معرب لكونه ركب مع عامله وهو المضاف او حرف
الاضافة المقدرة وسكونه سكون وقف لا يكون بناء وقد سبق تحقيقه
في تعريف المعرب نحو الف باتا ونحو المتعداد نحو زيد عمر بكر خالد و نحو
الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او ما نعة الخلو دون الجمع فلا ينا التعريف
فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في قولهم غاق صوت الغراب وليس
فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني
والمراد بعدم المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على قصد المشاكلة
للمبني الواقع غير مركب حقيقة وحكما اي حكم المبني ان لا يختلف آخره اي

آخر المبني اي هيئة آخره لا لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت
بذلك الشيء مبني وعدم اختلاف آخر المبني اثر مناسبة مبني الاصل لا اثر مبني
قيل المراد بالحكم الخاصة اي خاصة عدم اختلاف هيئة آخره لا لاختلاف
العوامل فان قيل قوله لا لاختلاف العوامل لا يخلو اما يتعلق بمعنى النفي
وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفي وهو لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما
الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم اختلاف آخره واما الثاني
فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد توجه ما توجه النفي الى ذلك القيد
ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا لفسد المعنى حيث يلزم منه
ثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قلنا يمكن ان تعلق
بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا
واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم العامل في المبني
جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت
اي وقت اختلاف العوامل فيصلح ان الصلوة النفي ايضا فلا يرد توجه
النفي الى القيد والقابه اي القاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهذا عند
البصريين والكوفيين يطلقون الالقاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما
ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وتوعا
منه والبناء عبارة عن صفة في المبني وهي عدم الاختلاف لا عن الحركات
والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته
نوعا منه بل يكون لقبا لما في آخره من الحركات والسكون ولو قال انواع البناء

لسبق المقتضي الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس
الامر كذلك بل هي القاب لما في اخره من الحركة والسكون فيكون معنى والقابه
القاب حركات اواخره وسكونها ضم واخواته وانما سمي الضم ضما لحصوله بضم
الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار
الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري
وهي المبنى سبعة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المصنف لم يذكر
الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل ذكرها في باب على حدة
فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكرها في باب
اسماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق اليك عامة ما بنته العرب في سبعة
ابواب وانما انث الضمير مع كونه راجعا الى المبنى لتانيث الخبر وهو المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف
على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا
الوجهين نظر اما الجر فلان المذكور من نخ وغاق ونحوهما صوت لا اسم
صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم
لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال على الطبع فكيف يذكر في الاسماء المبنية الا ان
يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها نظام الكلام كالاسماء فعوملت
معاملتها واجريت مجريها في البناء وان تكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع
فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبني بعضها

وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وفي بعض المركبات
والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بني المضمر لانه يحتاج الى المكنى
عنه فاشبه الحرف بالاحتياج وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها بنيت لكن بغير شرط تقدم ذكرها
فيخرج بذلك الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج
اسماء الاشارة لكونها مبنيا كسائر الاسماء الظاهرة لكنها بغير شرط التقدم
لكن يدخل لفظ المتكلم والغائب والمخاطب فيراد به ما وضع لمتكلم ومخاطب على وجه
الكناية او يراد ما وضع لمتكلم ومخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما
جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة
فيخرجان لانهما موضوعان لمتكلم او مخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم و
المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا
في الاصطلاح او يراد بالمتكلم من صدر عنه الحكاية في نفسه والمخاطب من هو في ان توجه
الخطاب فيخرجان لانهما اسمان ولا يدخل في الحد نحو امير المومنين يامرك
بكذا في قول الامير مريدا نفسه امرك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكن غير
موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم
للغائب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فعلى هذا
يلاحظ الوضع الموضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء
الاشارة وللقائل ان يقول ان هذا القيد ولو لم يكن داخلا في الحد يدخل فيه
نحو كم وكذا فانه وضع لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلابد

من القيد به فكيف يكون غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون
تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل
تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف ان جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما له والمراد
بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معاد الضمير نحو قوله اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما
نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت ان سوق
الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه
زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا ومعنى وهو الحق والمراد بتقديم
ذكره حكما ان يعود الضمير الى ما الحضر في الذهن من الشان والقصة وغيرهما
ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا في مقام التفخيم و
التعظيم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا توجب الفضل تفخيما او تعظيما فهو عائد
الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فانه عائد الى الشان المحضر في الذهن
ولم يصرح به قصد التفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير
في نعم رجلا فانه عائد الى الرجل المحضر في الذهن ولم يصرح لقصد التفخيم لذلك
الرجل بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في ربه رجلا ولقائل ان يقول
ما ذكرتم وجه عدم التصريح به لا يطرد في التنازع نحو اكرمني وضربت زيدا
على مذهب البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم يصرح
به لعدم الابهام تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمر
شرع في تقسيمه فقال وهو اي الضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل

بنفسه في التلفظ اي الذي يصح التلفظ به مفردا في الاصطلاح والمتصل غير المستقل بنفسه في التلفظ اي الذي لا يصح التلفظ به مفردا في الاصطلاح اي ما كان كالتتمة لما قبله اي ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قيدنا بقوله في الاصطلاح لانه التلفظ احتراز عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان في الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو اي المضمر انواع باعتبار الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله متصل خبر القوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدا ولا مطابقة ههنا فيحمل على انه خبر مبتدا محذوف اي فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدا الاول او على انه بدل من الخبر المحذوف اي فالاولان كل واحد منهما قسمان متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اي ضمير متصل وضمير منفصل فلا يلزم المطابقة والثالث اي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او بحذف عامله وكل ذلك ممنوع ههنا اما الاول فلانه يلزم المجرور على الجار واما الثاني فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له فلم لا يجوز ذلك في المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل

بينهما وان يجاز بالطرق في الشعر لكنه ممتنع عند ان زيار جهة اخرى بواسطة اتصال
الضمير فلذلك المصنف خمسة انواع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل الاول اي مثال النوع الاول من الانواع
الخمسة وهو المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المعروف وضربت على
صيغة الماضي المجهول الى ضربن على بناء المعروف وضربن على بناء المجهول يعني ضمير
ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وكذا مجهولها وانما بدله بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف فلذلك تقدم في الحد واخر ضمير الغايب لانه دون الكل فان قيل
لايدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض المستكنات
في المضارع نحو اضرب ونضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربنا اضرب الى
نضرب لكان اولى اذ لا فرق بين ماضي المعروف والمجهول في الضماير
بخلاف المضارع فان بعض ضمايره يفارق ضمائر الماضي قيل لعل المصنف
اعتبر الفرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضماير من حيث المعنى باعتبار
ان ضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله
بخلاف ياء تضربين والمستكن في اضرب ونضرب فانهما من حيث انهما ضمير
المخاطب والمتكلم عين ضميري والمتكلم في الماضي لان كل واحد منهما ضمير
الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة اذ العبرة
للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا لدلول الحكم لا للاسقاط لعدم دخول
ما بعدها فيما قبلها حتما قيل انه لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل فلزم معنا ه

الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى للاسقاط
لان قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعد الى في حكم ما قبلها
او يقال ان ما بعد الى الانتهائية لا يدخل فيما في حكم ما قبلها الا بدليل خارجي وههنا
دخل ما بعدها في حكم ما قبلها بدليل خارجي او يقال معناه الاول ضربت وضربت
الى ضربن وضربن او واصل الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة للبلوغ او الوصول
لا الانتهائية ولا الاسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل
ان الى بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها في الحكم فلا يستقيم اما
الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدخل اللفظ على حكم ما بين ضربت وضربت
وضربن وضربن واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي
به المذكور او عنده وضربن وضربن ليس مما ينتهي به ضربت وضربت او عنده
والثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن يعني انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هي هما هن كلمة الى هذه اسقاطية ومعناه انا وما دونه
فيدخل ما بعده فيما قبله والثالث اي المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه
الى ضمير ضربهن اي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانني اي وضمير انني وما دونه
الى ضمير انهن اي انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها
انهما انهن الاول نظير المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف فانما اورد
مثالين ليعلم ان الضمير المنصوب متصل بالفعل والحرف والرابع اي المنصوب
اي المنصوب المنفصل اياي وما دونها الى اياهن يعني اياي ايانا اياك اياكما

اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اي المجرور
المتصل ضمير غلامي ولي وما دونهما الى ضمير غلامهن ولهن اي غلامي غلامنا
ولي لنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن ولك لكما لكم لك
لكما لكن غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن وله لهما لهم
لها لهما لهن فالاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال المتصل بالحرف وانما اورد
مثالين ليعلم ان ضمير المجرور يتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ عن بيان اقسام
الضمير شرع في محل بيان الضمير فالمرفوع اي فالضمير المرفوع المتصل خاصة
يستتر في الماضي ضمير لرخا مستترحال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر
وخاصة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء في الخاصة
للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون مصدرا على زنة
فاعلة بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب بفعل محذوف
اي اخص بالاستتار خصوصا فالجملة معترضة بين المبتدا وخبره او حال
مؤكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار
فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار كالة الفعل على ما هو كجزئه وهذا
انما يتحقق في المرفوع والجار والمجرور في قوله للغائب والغائبة صفة الماضي
اي الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت وفي المضارع
عطف على قوله في الماضي اي يستتر في المضارع الكائن للمتكلم مطلقا ظرف
او مفعول مطلق اي يستتر في المضارع المتكلم زمانا مطلقا او استتارا مطلقا
اي سواء كان المتكلم واحدا او مثنا او مجموعا او مونثا نحو اضرب نضرب

والمخاطب عطف على قوله المتكلم اي في المضارع المخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو
يا زيد تضرب والغايب نحو زيد يضرب والغايبة نحو هند تضرب وفي الصفة
اي في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرف
او مفعول مطلق اي يستتر في الصفة زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اي سواء
واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
والالف والواو في ضاربان وضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع
كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليسا بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل
نحو جاءني ضاربان او الضاربون ورايت الضاربين او الضاربين ومررت
بالضاربين او الضاربين ولا يسوغ المنفصل اي لا يجوز الضمير المنفصل الا لتعذر
المتصل مستثنى مفرغ اللازم لبعض الوقت اي لا يسوغ المنفصل في جميع
الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اي لا يسوغ المنفصل لاجل شي
الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضماير للاختصار لان الاصل في الكلام
التصريف والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل
اخص من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل
اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربتك
اياك لعدم تعذر المتصل وذلك بالتقدم اي تعذر المتصل كاين بسبب تقدم
الضمير على عامله نحو اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به لان
اذ الاتصال يكون باخر العامل لان المتصل كالجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله

لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك
الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل اذا انفصل ههنا في الاتصال نحو ما ضربك الا انا
• وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الا به او بالحذف اي بحذف
عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به اياك والشر او يكون
العامل معنويا اي يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد او يكون عامله
حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما الفوات ما يتصل به اذا الضمير المرفوع
لا يتصل الا بالفعل فانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا
جاز اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولي ولك ثم قوله والضمير مبتدأ وقوله
مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لان الجملة في مثل هذا الموضع
اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والجيش قادم اي وقت قدوم الجيش
او بكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة اي اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له اي على
غير الذي تلك كائنة نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان
وضاربته خبر المبتدأ الثاني وهي فاعل ضاربته فهي ضمير اسندت اليه
ضاربته وهي صفة جرت على غير من هي له فانه جارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير
لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه من حيث لا يعلم ان الضارب
زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذي هو
خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذي هو خلاف الاصل وللحمل اللبس في هذه

الصورة التي هو ابرازه في الصورة التي ليست فيها كما في هند زيد ضاربته هي فانه
يعلم ان الضارب هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية
فلا يلزمون ابرازه في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين
الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له
حيث وجب الابراز في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على
صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو
بخلاف هند زيد تضربه هي حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس ولم يحمل فيه
صورة عدم اللبس على صورة اللبس لطرد الباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس
على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال
في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك باستتار
الضمير فيه لتقل الحرم لا يختلف المسلك بين الصفة الجارية على غير من هي له
وبين الصفة الجارية على غير ما هي لكثرة ذكر الاصل وهي من المختص بالعقلاء
ثم لما فرغ من بيان مواضع تعذر الاتصال شرع في بيان امثلتها على الترتيب
فقال مثل اياك ضربت مثال التقدم على عامله وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض واياك والشر مثال حذف العامل اذ اصله اتق نفسك والشر
اي اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يصلك على ما سبق بيانه
في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون
العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند
اليه صفة جرت على من هي له فانها الضاربة على زيد حيث وقعت خبرا له

وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار في التمثيل صورة عدم اللبس
ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز في المثال فاعل
لا تاكيد والا لكان داخلا في صورة الفصل الغرض وقيل تاكيد الضمير المستكن
في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون والعمرون الضاربون
نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا ضعف جمعه لانه كالفعل
والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم قام رجل قاعدون غلمانه
على ما عرف من قبل وروي عن الزمخشري الزيدون العمرون ضاربتهم
نحن فاذا انضم على هذا ليكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا الواو للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين
ضميرا مرفوعا فان كان احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر وقدمته
اي قدمت الاعرف فلك الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر
وانفصاله نحو الدراهم اعطيتك واعطيتك اياه وضربتني اياك اجتمع
في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول
ونصب الثاني في ضربتك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه
وياء المتكلم في ضربتك وقدم الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال
والانفصال وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين
وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يجوز
ان يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان يتعذر
الاتصال او لا اذ لا حد النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين